■ الفصل الثامن

مال التجمع الوطني الديمقراطي (فواتير قيد السداد)

لم تكن لنا كتجمع نسوي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمال التجمع الوطني حتى بعد أن فتح الله عليه بالدعم الأمريكي عام ٢٠٠١م والذي كان نقمةً بدلا أن يكون نعمة، خاصة بعد أن تحول مال التجمع إلى خزينة الحزب الاتحادي الديمقراطي وأصبح الحزب يعطي المال لمن يريد ويمنع من يريد ويأخذ لنفسه كل ما يريده، وذهبت معظم أموال التجمع لصالحه خاصة في الفترة التي تلت (اتفاق مشاكوس الإطاري). وبدأت فيها مفاوضات نيفاشا والتي انشغل فيها الأمين العام بأمر المفاوضات حيث كان (باقان أموم) واحداً من أهم الشخصيات المفاوضة في وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأصبح كثير الغياب عن أسمرا وتدريجياً آلت مسؤولية المال كاملة إلى معتز الفحل حسب ما أراد الحزب الاتحادي الديمقراطي ذلك دون أن يجد من يعترض له طريقاً.

***

obeikandl.com

ففي سنوات الدعم الأولى كان الصرف يتم بإشراف الأمين العام وبعلم أمين المال (كمال إسماعيل) والذي أصبح في نهاية المطاف (ليس له علاقة بالمال) حسب ما كان يبدو لنا، وفي تلك الفترة الأولى حظي التجمع النسوي بتصديق الميزانية اللازمة لانعقاد مؤتمره الثاني بكرباويب بواسطة (باقان أموم)، ذلك المؤتمر الذي كما ذكرنا أدار عقارب الزمن وادخل التنظيم مرحلة جديدة وأصبح فرعاً من التجمع الوطني لا يمكن تخطيه، تواصل دعم الأمين العام للتنظيم معنوياً ومادياً بتصديق المكتب الخاص به داخل مقر الأمانة العامة وتوفير كل الإمكانيات اللوجستية لتسيير أعماله. وذلك ما تناولناه بالتفصيل في هذا الباب – الفصل السابع – «عقر الدار واختراق الدهاليز».
واستمر الدعم اللوجستي (والمالي أحيانا) لإصدارة عزة بواسطة (حسن بندى) مدير إدارة المقر (رحمة الله عليه) إلى أن آلت الأمور برمتها لمعتز الفحل. وتوقف الدعم المالي لعزة ليزيد ذلك من أزمة التجمع النسوي المالية، حيث لم يكن كما ذكرنا للتجمع الوطني أي التزام مالي تجاه التجمع النسوي أو أي نشاط للنساء داخل أروقته، بحجة أن أمانة المرأة أمانة شاغرة. فقد وضع التجمع الوطني العقدة في المنشار وظلّ يبرر عدم دعمه لنشاطات النساء بغياب أمانة المرأة ويربط تكوين الأمانة بقيام مؤتمر المرأة ويقيم المتاريس في طريق المؤتمر حتى لا يقوم، وبالتالي ظلت أمانة المرأة شاغرة في الهيكل التنظيمي للمكتب التنفيذي بالتجمع الوطني حتى نهاية التجمع في ٢٠٠٥م.

وبرغم هذه الضغوط لم تتوقف نشاطات التجمع النسوي، وكان أبرزها إصدارة عزة وإقامة الندوات، بالإضافة للزيارات الميدانية للأراضي المحررة وتكوين الفرعيات بها، مع تقديم بعض المساعدات الممكنة والضرورية للنساء مثل الصابون والسكر والبن وغيرها من الأشياء البسيطة، والتي يعمل التجمع النسوي على جمعها بالعون الذاتي للعضوات بأسمرا ومعسكر اللاجئين بهيكوتا ونساء معسكر الجيش الشعبي من الأسر والمجندات بربدة، حيث ساهمت نساء معسكر الجيش الشعبي بقدر كبير في المساعدات التي كان يقدمها التجمع النسوي لنساء الأراضي المحررة ونزلاء مستشفى الجيش حيث كن يستقطعن من المعينات التي كانت تصرف لهن في المعسكر مثل (السكر، الزيت، البن ..وغيرها) ويقدمنها كتبرع للإسهام في هذا العمل الكبير، كان ذلك يتم بإشراف اتحاد نساء السودان الجديد برئاسة أبوك دينج والتي بجانب رئاستها للاتحاد كانت تشغل مسؤولة الشؤون الخارجية بالمكتب التنفيذي للتجمع النسوي، وكذلك زينب موسى مسؤولة الشؤون المالية بالمكتب، مما ساعد على الربط والتنسيق

بين التنظيمين ودفع العمل لصالح نساء تلك المناطق. وبرغم هذه الظروف المالية الضاغطة إلا أن التجمع النسوي ظلّ صامداً ومتسمكاً ببرامجه، وإن كان تنفيذها يتم بنسبة الحد الأدنى مقارنة بالخطط الطموحة التي كان يتطلع لها التنظيم، ومن الخدمات التي قام بها التجمع النسوي ذات الأثر على المدى البعيد، شهادات الميلاد التي عمل التجمع النسوي على استخراجها لمواليد الجيش الشعبي وأطفال الأراضي المحررة لعدة سنوات، حيث كان من الصعب الحصول على وثيقة ميلاد وهم يولدون بعيداً عن المؤسسات المعنية بالمواليد والإحصاء سواء في السودان أو إريتريا كواحدة من أهم المشاكل التي تقابل الأسر في مناطق الحروب ومعسكرات النزوح، بمبادرة من نادية مصطفي صاحبة الفكرة، قام التجمع النسوي بتصميم شهادات مطابقة لشهادات سجل المواليد بجمهورية السودان بعد أن تم الاتفاق مع الإدارة المدنية للأراضي المحررة ومستشفى الجيش الشعبي بربدة على اعتماد الشهادات المستخرجة، وقدم التجمع النسوي عدد (٢٠٠) شهادة كدفعة أولى في عام ١٩٩٩م، وذكر ذلك في خطاب الشكر الذي بعث به د.عبد السلام عكاشة/ مدير المستشفى الميداني للتجمع النسوي _ المعروض بالباب الأول ص «٣٤» وقدمت الدفعة الثانية وعددها (٣٠٠ شهادة) بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٤م قام باستلامها القائد المناوب لقوات الجيش الشعبي والجبهة الشرقية القائد ياسر جعفر، وعن هذه الشهادات .. التقيت بعد عدة سنوات القائد (اوقستينو مادوت) الذي أصبح مديراً للجنسية والجوازات بـ(دولة جنوب السودان) بعد الانفصال، التقيته بمكتبه بمدينة جوبا في اكتوبر ٢٠١١م وكان برفقتي (زكريا دينج ماجوك)، فقال أوقستينو موجهاً الحديث للرفيق زكريا: (لن ننسى نساء التجمع النسوي بأسمرا .. هؤلاء النساء استخرجوا لأطفالنا شهادات ميلاد معتمدة من المستشفي الميدانى والإدارة المدنية بالأراضي المحررة .. هذه الشهادات أفادتنا كثيراً بعد السلام، وبهذه الشهادات دخل أبناؤنا المدارس .. ومنهم من وصل الآن للمراحل الجامعية).

وهكذا لم يقف المال في طريق التجمع النسوي ولكن عطل الكثير من البرامج التي كان يطمح في تنفيذها لأجل نساء وأطفال الأراضي المحررة ومناطق النزوح ومعسكرات الجيش وغيرها.. لم نستسلم للحظر المالي ورفعنا العديد من المطالبات المالية والميزانيات المقترحة لتسيير العمل، كما قدمنا عدداً من الفواتير مدفوعة القيمة علها تجد سبيلها إلى الدفع ولكنها ظلت جميعها فواتير قيد السداد، نستعرض نموذجين أحدهما للميزانيات التي كان يتم رفعها دون استجابة وآخر للفواتير مدفوعة القيمة.

نموذج لطلب ميزانية تسيير والرد على الطلب:

خطاب من زينب موسى مسؤولة المالية للأمين العام بالإنابة د.شريف حرير خاص بميزانية تسيير العمل ورده على الخطاب .

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

١٤/ ١/ ٢٠٠٤م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

عقد اجتماع المكتب التنفيذي بأسمرا في ٢٤ ديسمبر المنصرم، وقد ناقش الاجتماع عدة قضايا ترتبط بمسيرة التجمع النسوي في الفترة الحالية وبرامج عمله بالأراضي المحررة ودولة إريتريا، ومن أهم هذه البرامج زيارة المناطق التي تم تحريرها مؤخراً وعلى رأسها مدينة همشكوريب، كما ناقش الاجتماع دعم الفرعيات(فرعية هيكوتا وفرعية قرورة) وضرورة قيام فرعية همشكوريب، ووضع برنامج عمل يتم تنفيذه من خلال زيارات المكتب التنفيذي للمناطق المقصودة مما يتطلب توفير ميزانية لذلك .

رأى المكتب التنفيذي مخاطبتكم لمساعدتنا في توفير الدعم اللازم لهذه البرامج بالاضافة لاحتياجات المكتب لتسيير بعض الأعمال الأخرى وأهمها العمل الإعلامي، وتصورنا للميزانية اللازمة للعمل لمدة ستة أشهر تحسب من أول فبراير على النحو التالي :

وقود :-

عدد ثلاث زيارات للمناطق المحررة بما فيها همشكوريب.

المطلوب : ٣ برميل جازولين ٣×٤٩٢ × ٢٠٠ = ٢.٩٥٢ نقفة

دعم فرعيات الأراضي المحررة ودولة اريتريا (هيكوتا، قرورة وهمشكوريب) بواقع ٣ ألف نقفة للفرعية

المبلغ المطلوب : ٣×٣.٠٠٠ =٩.٠٠٠ نقفة

أعلام وأدوات مكتبية = ٥.٠٠٠ نقفة

نثريات تحرك المكتب التنفيذي(وتشمل هذه النثريات مستلزمات زيارات الأراضي المحررة من تحضير وإعاشة ومصروفات غير منظورة).

المبلغ المطلوب : ٣.٠٠٠ نقفة

جملة الميزانية المقترحة = ١٩.٩٥٢ نقفة

(فقط تسعة عشر ألف وتسعمائة واثنان وخمسون نقفة لا غير- أي بواقع ٣.٣٢ نقفة شهرياً).. ولكم فائق الشكر

توقيع/ زينب موسى

أمين المال

فكان رد الأمين العام بالإنابة كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م

الأخت الفاضلة / زينب موسى

أمين المال بالتجمع النسوي الديمقراطي

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى خطابكم للأمين العام بتاريخ ١٤/ ١/ ٢٠٠٣م، أرجو أن أفيدكم بأنه لا توجد ميزانية في الوقت الحالي لتلبية طلبكم، وعليه فقد قرر الأمين العام نقاش طلبكم عند حضوره إلى أسمرا .

ولكم التقدير

د. شريف حرير (انتهى)

وسنكتفي أيضاً بنموذج واحد للفواتير التي ظلت قيد السداد وذلك بعرض المكاتبات التي تمت لمبلغ وقدره (4.820.5) نقفة أي مايعادل بقيمة الدولار في تلك الفترة (٢٤١ دولارًا أمريكيًا) (٢٠٠٥م/ سعر الدولار يساوي ٢٠ نقفة) وهي الفاتورة الخاصة بعدد من أعداد إصدارة عزة .. تلك الفاتورة التي ظلت (حائرة) مابين أسمرا والقاهرة ثم كينيا وحسم أمرها في كمبالا بالاعتذار عن الدفع[1].

وفيما يلي عرض لكل المكاتبات التي قمنا بها لأجل سداد المبلغ المطلوب.. وما نود الإشارة إليه أن طوال مدة المطالبة بالمبلغ موضوع السداد كان الأمين العام خارج اريتريا حيث قمنا برفع الفواتير المؤيدة للصرف إلى الأمين العام بالإنابة د. شريف حرير في يولبو ٢٠٠٤م وبعد يومين اعتذر إلينا قائلاً (يبدو أن المبلغ يحتاج لتصديق من الأمين العام). ووعدنا بالاتصال بباقان للموافقة، مع العلم أن د.شريف الأمين العام بالإنابة ....من الاعتذار غير المقنع استنتجنا أن وراء الأمر (معتز الفحل)، عاودنا الاتصال بحرير بعد عدة أيام وأكد لنا أنه رفع الأمر لباقان، وعندما سألناه لماذا لا يُحسم هذا الموضوع بواسطة أمين المال كمال إسماعيل ردّ بأن (كمال إسماعيل لا يعلم عن المال شيئاً). الإجابة لم تكن مدهشة لنا إذ كنا نعلم منذ أن غاب الأمين العام في مفاوضات نيفاشا ألت كل الأمور بلا مبرر إلى معتز الفحل خاصة فيما يختص بأمور «المال»، وعندما طالت المدة وتجاوزت الشهرين كتبنا لباقان هذا الخطاب وأرسلناه عبر البريد الإلكتروني.

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

الموضوع: سداد فاتورة إصدارة عزة

(١)توثيق شخصي- كمبالا- سبتمبر ٢٠٠٥م.

بداية نؤكد على تقديرنا الكامل لحسن تعاونكم معنا لأجل حل العديد من القضايا التي ترتبط بالمرأة بالتجمع الوطني بشكل عام والمرأة بالتجمع النسوي شرق السودان على وجه الخصوص. كما نؤكد تفهمنا الكامل لكل مانجده من دعم يأتي لإيمانكم بهذه القضية وظلت إصدارة عزة من ضمن أشكال هذا الدعم المقدر.

بعد أن تعذر طبع الإصدارة داخل التجمع لأسباب فنية (حسب الاعتذار الذي قدم لنا) أصبحت تتم طباعتها في المحال التجارية ثم نقوم بتقديم فاتورة بذلك ويتم سداد المبلغ، بدأ ذلك من العدد الحادي عشر يناير ٢٠٠٣م وكالمعتاد تقدمنا بمنصرفات العدد الأخير (الخامس عشر يوليو ٢٠٠٤م) ليتم سداده بعد أن تمت طباعة مائة نسخة وتوزيعها. ورفعنا كل الفواتير الخاصة بذلك إلى الأمين العام بالإنابة في يوليو ٢٠٠٤م وقد علمنا أن الأمر قد تم رفعه لسيادتكم لاتخاذ إجراء بشأنه، وعليه نرجو أن نوضح الآتي:

١ – تمت طباعة العدد منذ الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٤م واستلامه ونحن الآن في ٦/ ٩/ ٢٠٠٤م مما يجعل الموقف حرجاً مع الجهة المعنية بالفواتير والتي ظلت تتعاون معنا كل هذه الفترة.

٢ – تعلمون أن كل أعمال التسيير للتجمع النسوي تتم بالدعم الذاتي لعضوات التنظيم بالأراضي المحررة وأسمرا، والذي برغم ضعفه إلا أنه يشكل دفعة في مسيرة التنظيم.

٣ – تكلفة العدد تفوق كثيراً كل ما يمكن أن تتبرع به العضوات، وتفوق كثيراً إمكانياتنا التي تكاد أن تكون منعدمة.

لكل ما سبق نرجو أن يكون الموقف جلياً أمامكم، وأن نكون عند حسن تقديركم وأن يتم التكرم بالتوصية لصرف المبلغ المطلوب حسب الفواتير المرفوعة وتفاصيلها كالآتي:

١ – تصوير الغلاف : ١٠٠ نسخة ...٨،٨ نقفة = ٨٨٠ نقفة

٢ – تصوير العدد : ١٠٠نسخة =٣،٩٤٠،٥ نقفة

الجملة = ٥،٨٢٠،٤ نقفة.

أربعة آلاف وثمانمائة وعشرون نقفة وخمس سنتات فقط لا غير .

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

٦/ ٩/ ٢٠٠٤م

صورة إلى:

*أمين التنظيم والإدارة (الأمين العام بالإنابة)

وفي ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م تحدثنا إلى الأمين العام (بالوكالة) اسماعيل سليمان الذي كان يشغل المنصب في حالة غياب كل من باقان ود.حرير (كما ذكرنا) وسلمناه الخطاب التالي :

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الاراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا

السيد/ الأمين العام بالإنابة

لعناية إسماعيل سليمان

بعد التحية

إشارة لطلبنا المقدم للسيد الأمين العام بالإنابة في يوليو ٢٠٠٤م والخاص بسداد تكلفة إصدارة عزة – العدد الخامس عشر – يوليو / ٢٠٠٤م والمرفق معه الفواتير المؤيدة للصرف وبيانها كالآتي:

فاتورة رقم (١) ٣.٩٤٠.٥

فاتورة رقم (٢) ٨٨٠

الجملة ٤.٨٢٠.٥

أربعة آلاف وثمانمائة وعشرون نقفة وخمسة سنتات فقط لاغير .

وإشارة لتعليق الأمين العام بالإنابة (شفاهة) بأنه سبق رفع الأمر للسيد الأمين العام، وإشارة للمحادثة التلفونية التي تمت بينهما في حضوري حول هذه الفواتير مع بعض المسائل المالية الأخرى .. ظللنا نحن وبمزيد من الترقب والاهتمام ننتظر ذلك خاصة وأن المبلغ يعتبر في نظر المكتبة المعنية بالسداد التزاماً شخصياً من جانبنا مما يجعلنا في حرج معها، خاصة وقد ظلت هذه المكتبة تتعامل معنا منذ بداية إصدار مجلة عزة عام ١٩٩٩م .

وعليه نرجو معالجة هذا الأمر لأننا أصبحنا محاصرين بضرورة الدفع بعد أن طالت مدة ذلك .. ونؤكد تقديرنا الكامل لتعاونكم معنا كتجمع بالرغم من أننا نعلم أن نشاطاتنا لا يوجد لها بند من بنود الصرف المعتمدة في ميزانياتكم.

ختاماً.. لكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز السيد

عن أسرة تحرير عزة

٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م

ملحوظة:

مرفق صورة من خطابنا للسيد الأمين العام بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠٠٤م والتي أرسلت له عبر البريد الالكتروني وسنقوم بمحاولات أخرى لإرسالها يدوياً إذا ما احتاج الأمر لذلك.

وشكراً

*معروف عن الأستاذ إسماعيل سليمان أنه كان مناصراً لقضايا التجمع النسوي وكثيراً ما كان يدعم التنظيم من جيبه الخاص، استلم إسماعيل الخطاب ووعدني بمناقشة معتز الفحل في أمر هذه الفواتير ومحاولة إقناعه بسدادها، إسماعيل كان يعلم موقفنا المبدئي من (معتز) حيث كنا نرفض تقديم أي طلب مالي له أو مخاطبته في أي شئ يتعلق بالمال، لأننا نعلم أنه لا يمثل جهة الاختصاص في التصديق على الفواتير

الخاصة بأي عمل يخص التجمع النسوي أو غيره باعتباره المحاسب والصراف ليس إلا ، وحتى بعد أن تبدل الحال بعد غياب الأمين العام ظللنا نتمسك بالموقف من حيث المبدأ خاصة وأننا كنا نعلم أن معتز كان يتمتع برؤية الآخرين وهم خلفه يتبعونه حتى يستقر بمكتبه ليصرف لهم مستحقاتهم. وكثيراً ما كنا نرى ذلك المنظر يحدث مع الكثيرين، استلم إسماعيل الخطاب وبعد يومين طلب مني الحضور لمكتبه (مكتب أمانة الاتصال بالداخل). ذهبت له وعلمت منه تعنت (معتز) في مسألة الدفع لموقفه الشخصي والحزبي تجاه التجمع النسوي كتنظيم وتجاهي كأمين عام للتجمع. اعتذر إسماعيل سليمان عن الموقف واقترح عليَّ مخاطبة الأمين العام مرةً أخرى على أن يقوم إسماعيل نفسه بحمل الرسالة عند سفره للقاهرة وتسليمها للأمين العام الذي كان يوجد هناك في تلك الفترة، راق لي المقترح ولكن رأيت أن أكتب له بشكل شخصي حيث لا تضيف المخاطبة الرسمية شيئاً جديداً. فكتبت هذه الرسالة:

(صورة طبق الأصل)

الأخ الرفيق/ القائد باقان أموم

بعد التحية وفائق التقدير

أرجو أن تكون بخير .. وآسفة لإزعاجك رغم علمنا بمشغولياتك النضالية على مختلف الاتجاهات. وندعو لك بالصحة والعافية والتوفيق، نرجو أن تجد لنا العذر فقد تعودنا أن نلجأ لك متى ما أوصدت الأبواب في وجوهنا. وتعودنا أن نجد دوماً بابك مفتوحا لنا ..

ما يزعجنا هذه المرة هو سداد فاتورة عزة لعدد يوليو ٢٠٠٤م .. المبلغ المطلوب هو عبارة عن قيمة (تصوير) مائة نسخة، فكما أوضحنا في الخطاب المرفق والذي أرسلته لك مسبقا (أرجو أن تكون قد تسلمته) مع خطابات أخرى تخص مؤتمر المرأة. فمنذ يناير ٢٠٠٣م اعتذرت إدارة التجمع عن عمل التصوير للمجلة بجهاز التجمع كما كان معمولاً به منذ أن تسلمنا مكتباً بمقر الأمانة ، وبعد الاعتذار أصبحنا نصور في مكتبة معينة ثم نقدم الفواتير الخاصة بالتصوير ويتم سدادها، وذلك حسب الالتزام الذي أبدته الإدارة ممثلة في الأستاذ حسن بندى. وهكذا استمر الحال منذ ذلك التاريخ وحتى العدد قبل الأخير والصادر في مارس ٢٠٠٤م. ما يعني أننا ظللنا لمدة عام كامل نقوم بتصوير الإصدارة بالمكتبة المعنية ثم نرفع قيمة المبلغ في فاتورة مبدئية موثقة من

المكتبة توضح عدد الأوراق والمبلغ المطلوب.

وعندما أتينا بفواتير هذا العدد قدم لنا اعتذاراً شفهياً بأن الأمر يحتاج لتصديق من الأمين العام ثم عادوا وأبلغونا بأنه تم إبلاغك تلفونيا بواسطة دكتور شريف .. ومازلنا ننتظر سداد المبلغ خاصة وقد أصبح الموقف في غاية الحرج مع الجهة المعنية بالدفع .. كما أن ذلك يتم بتعهد شخصي مني لتعاملي معهم منذ بداية إصدار عزة عام ١٩٩٩م ..

مرة أخرى آسفة لإزعاجكم، ولكن فقد أصبح الموقف بالنسبة لي في غاية الحساسية والحرج .. ولك فائق الشكر والتقدير .

إحسان عبد العزيز

١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤م

سلمت الرسالة (لإسماعيل سليمان) ليقوم بتسليمها لباقان في القاهرة، وبعد عودة إسماعيل علمت أنه لم يوفق في لقاء باقان نسبةً لمغادرته القاهرة إلى نيروبى قبل وصول إسماعيل سليمان إليها، وأخبرني بأنه أعطى الرسالة لشخص ذاهب إلى هناك لتسليمها له، ولا أعلم إن كان باقان قد استلم الرسالة أم لا.

وهكذا وكما ذكرنا ظلت الفاتورة (قيد السداد) حائرة مابين أسمرا، القاهرة، نيروبى ثم كينيا حيث حسم أمرها في كمبالا عندما كنا هناك في ورشة عمل أقيمت للقيادات النسوية خاصة بترتيبات الفترة الانتقالية ما بعد اتفاقية السلام الشامل في سبتمبر ٢٠٠٥م. إذ قال لي (الرشيد عبد الرحيم) مدير مكتب باقان فى ذلك الوقت عند لقائي به في الورشة معتذراً:

(ستدفع لكن كل الاستحقاقات المالية السابقة حسب المطالبات المرفوعة باستثناء فاتورة عزة .. للأسف يا إحسان حاولت كثيراً إقناع معتز بالدفع ولكنه رفض).

مع العلم أن الاستحقاقات المطلوبة التي قصدها الرشيد كانت خاصة بعضوات اللجنة المصغرة ولا علاقة للتجمع النسوي بها.

وهكذا ظلت أموال التجمع الوطني حكراً على فصيل دون الفصائل الأخرى، وعلى أفراد دون الآخرين، وعلى الرجال دون النساء مما خلق داخل التجمع الوطني الكثير من الخلافات سراً وعلناً، لذا كنا دوماً نرى في التمويل الأمريكي للتجمع الوطني (نقمةً

وليس نعمة)، فعندما احتكر الحزب الاتحادي الديمقراطي المال بعد غياب الأمين العام بالمفاوضات لم يستطع أحداً أن يقول (البغلة في الإبريق) بل العكس كان البعض ينظر إلى الفيل ويطعن (ضله). ونجد ذلك واضحاً في الخلاف المالي الذي أثار بلبلة في الوسط التجمعي عندما كتب موسى محمد أحمد ورفيقه عبد الله كنه عضوا هيئة قيادة التجمع الوطني عن مؤتمر البجا إلى مولانا الميرغني خطاباً يحتوي على تظلمات واحتجاجات مالية، وبدلاً من توجيه الاتهام مباشرة للشخص المعني بالتصرف المالي معتز الفحل والذي يقف خلفه الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي كان له نصيب الأسد من الأموال والوظائف الإدارية والإعلامية، وسائقي العربات والعربات نفسها، بدلاً من ذلك راحوا يطلقون في خطابهم الاتهامات المموهة جزافاً على شخصيات لم يسمونها ولكن(اللبيب بالإشارة يفهم) فكتب لهما د.شريف حرير معقباً بهذه المذكرة وقال:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

المكتب التنفيذي

٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤م

الأخ القائد / موسى محمد أحمد – رئيس مؤتمر البجا وعضو هيئة القيادة

مكرر

للأستاذ عبد الله محمد أحمد أبو آمنة – عضو هيئة القيادة

التحية والتقدير

اكتب إليكما بخصوص خطابكم الموجه لسيادة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني – رئيس التجمع الوطني الديمقراطي بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠٠٤م وذلك للآتي:-

كنت أنا المسؤول عن المكتب التنفيذي بالإنابة في أغلب الفترة الماضية (حوالي ١٧ شهراً حتى تاريخه) وذلك لغياب الأمين العام في مفاوضات السلام في نيفاشا وبالتالي أتحمل كل المسئولية عما ورد في خطابكم من اتهامات ما كنت أتوقع أن ترفع يوما ضدنا.

المقصود بهذه الاتهامات هو شخصي والأخ الأستاذ / حسن محمد أحمد بندى، مدير إدارة المقر لأن الباقي كلهم مشكورين في خطابكم لمواقفهم الإيجابية ومحاولات المساعدة.

كلانا ، أي شريف حرير وحسن بندى، ليس لنا أي علاقة بالصرف المالي إلا الإدارة اليومية من مرتبات العمال ودفع الإيجارات والتلفونات وكلها موثقة بالفواتير الرسمية من الجهات التي نتعامل معها، وهي جهات عامة بالدولة الاريترية ولا أعتقد أن الفساد يأتيها حتى لو كنا نحن مفسدين.

وبالتالي لا بد من الدفوعات التالية :

سيارات المكتب التنفيذي لأداء العمل اليومي بالمكتب وللتنسيق مع مكتب الجنرال تخلى حتى قيادته الميدانية وهي ترحل كل أعضاء المكتب التنفيذي من وإلى العمل والاجتماعات والأستاذ/ فكى أوهاج عضو بالمكتب التنفيذي وأمين أمانة مهمة يتم ترحيله متى ما طلب ذلك .

أما أعضاء هيئة القياد فلهم مكتب خاص بهم وتوجد به سيارة، وبالتالي لا أفهم معنى الانتقائية الوارد في خطابكم، كما لا أفهم الربط بين جزيل الشكر للحزب الاتحادي والحركة الوطنية وذم شخصين في المكتب التنفيذي.

السيارة البيك أب ليست تابعة للأراضي المحررة ، بل هى سيارة تابعة للقائد باقان أموم بصفته قائداً ميدانياً للجبهة الشرقية وقد تسلفتها منه أنا شخصياً لأننا كنا نحتاج إلى ترحيل طلبة الحركة الشعبية إلى الميدان، وكذلك للتنسيق مع قيادة الميدان التابع للجنرال تخلى، ومع ذلك فقد استفادت من وجودها أغلب تنظيمات المعارضة السودانية، بما فيها مؤتمر البجا حيث رحلت في بعض رحلاتها « المكوكية » أمين أمانة الشؤون الإنسانية والمناطق المحررة وهو عضو المكتب التنفيذي من مؤتمر البجا، كان من الأمانة ذكر ذلك أما القول بأن مؤتمر البجا لم يجد ولو فرصة واحدة ففيه الكثير من عدم الأمانة والتلبيس.

أما إبعاد مؤتمر البجا من العمل في مكاتب المكتب التنفيذي فهو أيضا قول بعيد عن الحقيقة حيث أن الأستاذ/ عبد الله كنه عضو هيئة القيادة هو الذي رشح الأخ/ عصمت على إبراهيم عن مؤتمر البجا، وعلى أي حال إذا أخذنا الموضوع من جانب العائد

المادي للتطوع فإن مؤتمر البجا أفضل حالا عن تنظيمات الأسود الحرة والتحالف الفيدرالي وقوات التحالف السودانية حيث أن له عضوين في هيئة القيادة تبلغ جملة استحقاقاتهما ثلاثة آلاف دولار، زائد عضو المكتب التنفيذي الذي يحصل على ثمانمائة دولار مقابل التطوع، تصير الجملة الكلية للاستحقاقات ٣٨٠٠ دولا وألفين نقفة .

أما مندوب مؤتمر البجا فقد جاء متأخراً جداً بعد أن نفذت الكوتات الخاصة بالتطوع وبعد أن تحدثت شخصياً إلى الأخ/ إدريس نور وفي غياب تام للميزانية تم تسكينه بالألفين نقفة التي اقتطعناها بالتنسيق مع الأمين العام من بند غير موجود، هنالك زملاء لمندوبكم تم معاملتهم بنفس الطريقة فمندوب الاتحادي وكذلك الحركة الشعبية تم تسكينهم في بند لا وجود له في التحاسب المالي المعروف وكان بغرض المساعدة في حمل بعضنا البعض ونحن نناضل حتى بدون وجود دعم أمريكي.

الأمين العام للتجمع عضو بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وبالتالي إذا كان لمولانا محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع أية توجيهات فيتم ذلك مباشرة للأمين العام ولا يمكن أن تأتي التوجيهات عبر الأخ/ بكرى عبد الفتاح، كذلك فإن من ينوب عن الأمين العام في حالة غيابه لا يتلقى تعليماته من بكرى عبد الفتاح، وفي الجانب الآخر وللحقيقة عندما جاءنا الأخ بكرى بالخطاب المذكور ، قلنا له: إننا لم نتلق توجيهات حتى الآن من رئيس التجمع، فإذا كان في هذا ما لا يليق فالشرح متروك لكم.

هنالك توجيهات دائمة من مكتب التنسيق (الجنرال) بأن تتم كل الإجراءات المتعلقة بتأشيرات الخروج والإقامة عبر الفصائل وليس عبر التجمع. ومع ذلك فقد ذهب الأخ/ حسن بندى إلى السفارة المصرية وأخذ أرانيك التأشيرة وأتى بها إلى مكتبكم لملئها، كان بالإمكان الاستفسار بالحسنى دون التأويل المخل، ولكن إذا كان خياركم تحميل الأمور ما لا تحتمل فذلك شأن لا دخل لنا فيه.

قلتم: إن المكتب التنفيذي استنكر مخاطبتكم لمولانا رأساً في موضوع لا يمس المكتب التنفيذي من بعيد أو من قريب، كان من الأمانة تحديد من استنكر في هذا الصدد وليس إلقاء التعميميات المخلة .

ولهذا، لا مناص من طلب الآتي:-

بالطبع مثل هذه الاتهامات الجزافية سوف تترك آثاراً سلبية في علاقات الأشخاص

والتنظيمات وحتى لا يحدث ذلك فأنتم مطالبون من قبلنا بالاعتذار كتابة لكل من طالته هذه الاتهامات .

بالعدم فأنتم مطالبون بالبينات والأدلة التي تثبت مثل هذه الاتهامات.

في حالة ثبوت مثل هذه الاتهامات فسوف نفسح لكم المجال بالاستقالة لكي لا تتكرر مثل هذه الحالات .

ولكم التقدير

دكتور / شريف حرير

الأمين العام بالإنابة

صورة لمولانا السيد/ محمدعثمان الميرغني، رئيس التجمع

صورة للأمين العام القائد / فاقان أموم

صورة لكل أعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي

*وهكذا كان الدعم الأمريكي (نقمة) على التجمع الوطني أكثر من أنه (نعمة)، وعلى الحزب الاتحادي الديمقراطي نفسه حيث وضح ذلك عندما (شهد شاهد من أهله) في مذكرة (عادل سيد أحمد عبد الهادي) لمولانا (الميرغنى) المصحوبة مع استقالته من رئاسة التجمع الوطني فرع (بريطانيا وغرب أوربا) بتاريخ ٢٣/ يونيو/ ٢٠٠٥م التي تناقلتها كثير من المواقع الإلكترونية ونشرتها صحيفة الوطن في مارس ٢٠٠٦م، ونقلها (فتحي الضو) كاملة في سقوط الأقنعة- باب المال والسياسة ، تناول (عادل سيد أحمد) في استقالته بالتفصيل العديد من التجاوزات المالية والتنظيمية التي يرى أن (معتز الفحل) قام بارتكابها بالتجمع الوطني مبتدراً حديثه عن ذلك بهذه الكلمات:

(إن ما يطفح على الساحة هذه الأيام وتتحدث به كل مجالس السياسة من حولنا يجعلنا نحس بالقلق ويدفعنا للتصدى له لاقتلاعه من جذوره، وأنا أقصد بذلك قضايا الفساد المالي في التجمع الوطني الديمقراطي والتي تنسب إلينا بحسب تصرفات الصراف المالي معتز الفحل ونحن لا نقبل أن تتلوث مواقفنا أو تسلقنا الألسن بسبب طموحاته في الثراء أو التمكن من شراء الذمم أو الوظيفة السياسية أو المكانة).

وبعد أن استعرض التجاوزات التي قسمها إلى سياسية ثم تنظيمية اختتم حديثه قائلاً:

(ما أود أن أنبه إليه أن ملف الفساد في أموال التجمع الوطني الديمقراطي قد أصبح مثار الحديث في كل المجالس وأعلم أن كثيراً من الناس مهتمون بهذا الأمر ولهم خطط لكشفه والحديث عنه على صفحات الصحف ومواقع الإنترنت فأرجو أن يتم الالتفات إليه بالمعالجة الحاسمة قبل أن ندفع الثمن غالياً).

إضافةً لهذه المذكرات كانت مذكرة (فصائل التجمع الوطني المتبقية بأسمرا بعد اتفاقية القاهرة) لمولانا الميرغني رئيس التجمع الوطني بتاريخ ١٤/ يناير/ ٢٠٠٦م والتي قمنا بنشرها كاملة على الفصل السابق (الفصل السابع_عقر الدار واختراق الدهاليز). والتي طالبت الفصائل فيها بتشكيل لجنة تحقيق قانونية وعلى مستوى رفيع من أعضاء الفصائل المختلفة بالتجمع الوطني للتحقيق في قضايا المال بالتجمع الوطني الديمقراطي. كما طالبت المذكرة بتسليم كافة ممتلكات التجمع الوطني لأعضاء هيئة القيادة المتواجدين بأسمرا بعد حصرها وتضمينها في كشوفات تجرى بها عملية التسليم والتسلم.

ولكن تجاهل رئيس التجمع الوطني كل هذه المذكرات وعمل على قفل الملف الخاص بالفساد المالي كما أغفل وأغلق كل الملفات الخاصة بالتجمع الوطني ومستقبله بعد اتفاقية القاهرة، واضعاً نهايةً مأساوية لتحالف يعد الأكبر في تاريخ الحركة السياسية السودانية، حيث شمل التجمع الوطني كل القوى السياسية الوطنية شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً ولكن هكذا أراد الميرغني أن يكون أو هكذا كان يريد النظام في الخرطوم.